موقف الأمم المتحدة والدول الغربية من الانتخابات الرئاسية السورية... المنطق الأعوج

■ حميدي العبدالله

بعد تحديد موعد الانتخابات الرئاسية في سورية صدرت مواقف عن الأمم المتحدة وعن الحكومات الغربية، لا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا، تعارض إجراء الانتخابات وتشكك في شرعية إجرائها. وقال الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في بيان: «إن إجراء الانتخابات الرئاسية في الوضع الراهن، رغم استمرار النزاع والتهجير الواسع، سيعطل العملية السياسية ويعرقل احتمالات التوصل إلى حل سياسي». وقال وزير الخارجية البريطاني للشؤون الخارجية مارك سيموندس: «ستُجرى هذه الانتخابات وسط هجمات مستمرة للنظام على المدنيين، مع مئات الآلاف الذين يعيشون تحت نير النظام في ظروف رهيبة وفي أجواء رعب، في حين يقبع ألوف المعارضين السلميين في السجون أو فقد أثرهم».

تنطوي هذه المواقف على ثلاث حجج:

الحجة الأولى: هجرة ملايين السوريين الأراضي السورية.

الحجة الثانية: عيش مئات ألوف النازحين تحت «نير النظام في ظروف رهيبة، وفي أجواء رعب».

الحجة الثالثة: «إجراء الانتخابات في الظروف الراهنة من الصراع المستمر، والنزوح الكبير سيدمر العملية السياسية ويعرقل أفق الحل السياسي».

من خلال مقارنة انتخابات حصلت في بلدان عربية وغير عربية خاضعة لإشراف الأمم المتحدة، وسيطرة الناتو والقوى الغربية، تتهاوى هذه الحجج كلّها استناداً إلى الدروس والسوابق التي أرستها الأمم المتحدة والدول الغربية في بلدان أخرى. ففي العراق، ومنذ عام 2004، جرت الانتخابات وتُجرى دورياً، في ظل صراع مسلّح أشدّ عنفاً وأكثر هولاً من الصراع الدائر في سورية، أو على الأقل يشبه الصراع الدائر في سورية، وهاجر ملايين العراقيين إلى دول الجوار ودول أخرى، واستضافت سورية وحدها أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ عراقي. وهجمات الجيش الأميركي والقوات البريطانية كانت تستهدف العراق من أقصاه إلى أقصاه، وكان ملايين العراقيين «يعيشون تحت نير» القوات الأميركية والبريطانية «وفي أجواء الرعب» وكان ألوف المدنيين العراقيين الذين عارضوا العملية السياسية وناهضوا الاحتلال يعتقلون في سجن أبو غريب وغيره من السجون سيئة الصيت، من أعمال التعسف إلى سوء المعاملة، فلماذا الانتخابات في العراق في مثل هذه الظروف صحيحة وتعبير عن الديمقراطية وفي سورية غير ذلك؟ أليس هذا المنطق الذي تتلطى وراءه الحكومات الغربية والأمم المتحدة هو المنطق الأعوج؟

كما جرت الانتخابات النيابية والرئاسية في العراق وأفغانستان أكثر من مرة في ظروف أكثر سوءاً وأكثر تعقيداً من الظروف القائمة في سورية بسبب ضراوة الصراع العسكري بين قوات الاحتلال ومقاومة الشعبين العراقي والأفغاني، فهل تعطلت العملية السياسية في العراق بما تمثل من مساع للمصالحة؟ وهل توقف الحوار بين طالبان وقوى أفغانية ودول الناتو؟ لماذا لم تؤد الانتخابات الرئاسية والنيابية في أفغانستان والعراق إلى تعطيل العملية السياسية وعرقلة جهود المصالحة، لكي تؤدي في سورية إلى نتيجة عكسية؟!

منطق الحكومات الغربية والأمم المتحدة في مقاربتها الانتخابات الرئاسية في سورية هو منطق أعوج، ويعكس مرة أخرى سياسة الكيل بمكيالين، وهدف هذه المواقف هو الابتزاز السياسي الرخيص، والسعي عبر مناورات مماثلة إلى تحقيق ما عجزت عنه الدول الغربية والدول والجهات التي تدور في فلكها عبر القوة العسكرية، فمن خلال تعطيل الانتخابات الرئاسية وإحداث فراغ رئاسي يسهل للدول الغربية وضع وصايتها على سورية الشعب والدولة والوطن، لكن إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها الدستوري يقطع الطريق على تلك الرهانات ويشكل رداً مماثلاً للحسم العسكري ميدانياً، ويسقط محاولات فرض الوصاية والهيمنة الأجنبية على سورية.

بذرة ناصر السعيد... هل تُؤتي ثمارها؟!

■ طاهر محي الدين

عندما كتب المناضل العربي ناصر السعيد كتابه المشهور «تاريخ آل سعود»، لم يكن مجرّد قهر تمّ تنفيثه بكتاب أو مجرّد قصص يرويها ليغرس الكره والبغض في نفوس سكان أرض نجد والحجاز وشبه الجزيرة العربية وعامة العرب والمسلمين حيال نسل آل سعود المغتصبين لمقدسات المسلمين في أصقاع الأرض كافة، ومغتصبي ثرواتهم في تلك البلاد، إنما كان بشكل أو بآخر لتوعية هذه الشعوب، وخاصة السكان الأصليين من القبائل العربية لشبه جزيرة العرب. وربما في يوم التاسع عشر من نيسان عام 2014، ستتفتق هذه البذرة التي زرعها وتنبت ثورة من الشعب المظلوم والمنهوبة ثرواته، والممتهنة كرامته، والمغلوب على أمره، والمنتهكة أراضيه والمغتصبة من نسل آل سعود أحفاد مردخاي، صنيعة الاستخبارات البريطانية، والمغروسة في قلب الأمة، مثلها مثل الكيان الصهيوني السرطاني في جسد الأمتين العربية والإسلامية، فاغتصبت أموال الشعب وأراضيه بحد السيف، وبمذهب يهودي المنشأ، يقوم بحد السيف لتشويه صورة الإسلام المتسامح الذي انتشر في أصقاع الأرض بفتوحات لم تسفك الدماء ولم تقتل الأطفال ولم تغتصب النساء قهراً ولم تأخذها من أزواجها عنوة، فمارست هذه العائلة جميع أنواع الإرهاب الديني والاجتماعي والنفسي والجسدي والاقتصادي، فقهرت نفوس الرجال وأرغمتها على الخضوع لسطوة حكمها الذي أتى على ظهر دبابة البريطاني.

بلى، لقد طفح الكيل، وامتلأت النفوس، وفاض الغضب، وكشف المستور، وسقطت أقنعة الدين الكاذب كلّها، من إجرام آل سعود وقتلهم وتآمرهم على الإسلام والعرب قاطبة، ولم يعد في إمكانهم التستر خلف لحى رجال دينهم الذين طغوا و بغوا في البلاد، وأرسلوا أبناء الشعب العربي في شبه جزيرة العرب إلى سائر بقع الإرهاب في العالم، وجعلوا من أبناء هذا الشعب رمزاً للإرهاب والتطرّف والتعصب، وأصبحوا يستعملون كمجموعات إرهابية في خدمة أبناء عبد العزيز فيغرّر به ليرسل ويقاتل ويقتل في الأماكن كلّها التي تحقق مشاريع بني صهيون في العالم، في الوقت نفسه الذي يستخدم فيه أبناء جزيرة العرب خداماً وعبيداً لمشاريع آل سعود في الداخل، ويرضخون تحت نير القروض والذل، وأصبح امتلاك منزل بمثابة حلم كبير لنحو 80% من أبناء الشعب العربي في بلاد الحجاز ونجد، وتتزايد بشكل ملحوظ ومطرد نسبة الواصلين إلى خط الفقر، في بلد يعد الأغنى في العالم بالثروات النفطية والذهب.

لم يبقَ في وسع أبناء عبد العزيز الاستمرار بستر عوراتهم، نتيجة التطور التقني عبر الشبكة العنكبوتية التي تموّل بأموال نفطهم ذاته، التي يستخدمونها لسفك دماء العرب والمسلمين، وهي عائدات ثروات العرب والمسلمين نفسها التي يسرقونها كل يوم ليدفعوها لسيدهم الأميركي ليقبلهم عبيداً، فأصبحوا عاراً على العبيد أنفسهم.

بلى، أعلنها الدوسري والحربي والشمري – من القبائل الأكبر في شبه الجزيرة العربية – ثورة وانقلاباً على أولاد عبد العزيز، وتحدوهم علناً برسائل عبر «السكايب» والإنترنت، وأعلنوا شق عصا الطاعة، ورفض استمرار الظلم والاستبداد والاستعباد، وبذلك كانت رسالة كبرى في بداية النهاية لسقوط هيبة الحكم الملكي الغاصب، وأعلنوا أن لا تراجع عن هذه المطالب كي تعاد الحقوق إلى أهلها، وأعلنوا يوم التاسع عشر من نيسان 2014 موعداً لبدء الحراك الشعبي، على الجغرافيا كافة لمهلكة آل سعود.

هل يبزغ هذا الفجر وتتحرّر الشعوب العربية في شبه جزيرة العرب من الأنظمة الرجعية العربية التي استحكمت على الملك بحد السيف والتكفير، وهل ستسرّ قلوب الأمهات الثكالى بسقوط ظلم أبناء عبد العزيز انتقاماً لدماء أبنائهن في المنطقة الشرقية في الداخل السعودي وليس انتهاء في بلاد العرب والمسلمين والتي تموّل فيها عائلة آل سعود كل إرهابي وسفاحي الأرض لتقضي فيها على الإسلام قبل الأنظمة المقاومة الشريفة الحاكمة، وهل ستتأكد الدراسات الغربية ويتم في الفترة المقبلة التحقق من سؤال مشروع تطرحه مراكز الدراسات والبحث الأميركية والغربية وهو: «هل يكون عبد الله بن عبد العزيز آخر ملوك آل سعود»؟!

أسئلة تنتظر إجابات على أرض الواقع في الأيام الوشيكة المقبلة، ونتمنى أن تكون أجوبتها شفاء لصدور المغلوبين والمقهورين من وطأة ظلم وظلمات هذه العائلة الصهيوأميركية، التي تجد يدها أينما تلفتَ في بلدان الربيع العبري.

«فانتظروا إنا منتظرون»

نترقب يوماً تداس فيها رؤوسكم وتتهاوى فيها عروشكم وتيجانكم يا ملوك الرمال، يا عبيد الظلم والظلمات.

قراءات في سفر العدوان... سلوك الوحش ينبئ بالنهاية

■ محمد ح. الحاج

صادف قبل عقدين ونيّف أن مررت بمنازل لرعاة أغنام في منطقة من البادية وكانوا في تجمّع وفوضى، وعلمت أنّ ذئباً أغار على قطعانهم فقتل الكثير وأخذ رأساً من الغنم ولم يتمكنوا من اللحاق به أو قتله لانعدام آلية قادرة على ذلك، وكانت لديّ سيارة حقلية فقررت نجدتهم والتخلص من الذئب المجرم. وبعد تجوال في المنطقة لأكثر من ساعتين تراءى لنا على مسافة فاتجه السائق نحوه وبدأت المطاردة، وعندما اقتربت منه السيارة أطلقت عليه النار مرتين فتحطمت ساقاه الخلفيتان وسقط. الغريب أنه استدار وبدأ ينهش الأرض والحجارة حوله. كذلك بدأ يعضّ ذيله وساقيه المحطمتين، وعند محاولتي النزول من السيارة لأرى هذا القاتل عن قرب منعني المرافق البدوي بقوله: احذر، سيهاجمك قبل أن تقضي عليه وقد يقتلك، فأجهزت عليه وحملناه إلى منطقة المخيم ليراه الجميع.

هذه الحادثة تدفعني إلى المقارنة بالسلوك المتحوّل للعصابات الإرهابية التي تستبيح وطني، إذ يلاحظ المواطن العادي أنّه كلما ضاق الخناق على مجموعاتهم وفي سائر الأماكن تلجأ هذه المجموعات إلى توجيه نيران أسلحتها إلى المناطق المدنية الآهلة بالسكان أو توجيه الإرهابيين بسيارات مفخخة إلى قلب الأحياء الآمنة التي أضحت مكتظة بالنازحين عن بيوتهم طلباً للسلامة. هؤلاء تلاحقهم قذائف الهاون، ومدافع جهنم. والسيارات المفخخة يقودها انتحاريون فقدوا الحس والوعي بفعل حبوب الهلوسة والمواد المخدرة، فما عادوا يميزون بين طفل وامرأة أو شيخ عاجز، أو حتى الموقع المستهدف، وربما يتم تفجيرهم عن بعد. وما هو مطلوب من بعضهم فحسب، قيادة الآلية المحشوة بأدوات القتل والتخريب، في دمشق، حمص، حماه، السلمية، حلب واللاذقية، بل وفي كل مكان من دون استثناء. إنها عملية إبادة تستهدف أكبر عدد من أبناء الأمة السورية لم ولن تؤدي إلى نتيجة على أرض الواقع، فلا معارضات الفنادق الدولية واصلة إلى الحكم وهذا حتمي يعلمونه، ولا الدولة السورية بوارد رفع الراية البيضاء والاستسلام وتسليم إدارة الدولة لعصابات داعش والنصرة وأجناد الشام وعشرات الأسماء الرنانة، ليقيموا إمارات الحارات والقرى وليس ممالك المدن فحسب، في عودة إلى ما قبل الزمن الجاهلي وليت يكفي توصيف ذلك بأنه عودة إلى شريعة الغاب و... حكم الذئاب.

جسد الإرهاب المثخن بالجروح لم يسقط بعد بفعل الدعم الخارجي وتزويده المنشطات من كل حدب وصوب، بل ورفده بأعداد جديدة يتمّ تجنيدها في العديد من مناطق العالم. أما الدول التي تدعي « صداقة « الشعب السوري والعطف عليه فها هي تمدّ أيديها شاهرة الخناجر المسمومة لتغرسها في ظهر هذا الشعب وما تجرأت على مواجهته. شيمتها الغدر والتآمر، ووسيلتها إعلام كاذب. تستعطف البسطاء بدموع التماسيح. مع ذلك كله ما عاد في أوساط هذا الشعب من تنطلي عليه الدعاوة، ويسألني عجوز بسيط: يقولون إن الدولة تقصف المدن بالبراميل فتهدم البيوت وتقتل المواطنين... هل ذلك صحيح فعلاً؟ قلت: بلى هذا صحيح، لكنها، لا تقتل المواطنين بل رجال العصابات الذين استولوا على القرى والأحياء ونهبوا بيوت المواطنين وجعلوها ملاذاً آمنا ومنطلقاً لاعتداءاتهم على القرى والبلدات والأحياء التي لم يتمكنوا من دخولها ورويت له القصة الواقعية التالية.

ذات يوم دخل رجل على قيادة موقع عسكري وطلب مقابلة القائد، وبعدما سمح له قال: يا سيدي، مزرعتي في مكان... أخرج المسلحون العمال والحراس ونهبوا المحتويات والأدوات، وهم يتخذون منها منطلقاً للاعتداء على ضاحية...، وأنا بصفتي مالكها، وهذا مستندي، أطلب منكم قصفها وتدميرها وأتعهد المطالبة بأي تعويض، رغم أنها ثمرة عمري وجهدي وشقائي طوال عقود... والتفت القائد إلى الضباط حوله ليرى في عيونهم نظرة استغراب ودهشة، وسأل المواطن: هل أنت متأكد من أن أحداً من عمالك أو من الجوار لم يعد داخل المزرعة أو أي من أبنيتها؟ فأكد ذلك جازماً وأصرّ على تدمير المزرعة بكل ما فيها، فيلا، ومعملاً ينتج، ومساكن عمال... وعندما وعده القائد بأنه سيحصل من القيادة على الإذن اللازم. تنهد بارتياح وطلب خريطة ليؤكد الموقع عليها.

نظر العجوز باستغراب وبعد صمت قلت له : هل لو كنت مكان الرجل تحذو حذوه؟ أجاب من دون تردد: بلى، إيه والله... هؤلاء يجب أن يموتوا، أنِ يقضى عليهم قبل أن يستفحل إجرامهم. قلت مستدركاً: يا سيدي الدولة لا تقصف ولا تضرب إلاّ بعد أن تتأكد خلو الموقع من المدنيين وأن لا وجود إلاّ لتجمعات العصابات ومعظمهم من جنسيات غريبة. الدولة حريصة على أبنائها، مواطنيها، وعلى أموالهم وبيوتهم. الدولة هي القادرة على إيواء مواطنيها، وتعويضهم عن ممتلكاتهم في الوقت الذي تدفع فيه دول العدوان أموالاً طائلة لتدمير هذا البلد وقتل مواطنيه... ألم تحصل ثورات في بلادنا يوم كنت شاباً؟ هل خرب الثوار بيوت المواطنين؟ هل نهبوا أملاكهم؟ هل قطعوا عنهم المياه، وهل حاصروهم ومنعوا عنهم الطعام؟ الدولة يا أخي لم تقطع الكهرباء ولا الماء ولا الوقود عن المناطق التي يسيطر عليها رجال العصابات، ولم تمنع مواد الإغاثة مع علمها أن هؤلاء كانوا يسطون عليها من أيدي المواطنين، نهبوا مستودعات الحبوب والوقود والأدوية والأغذية وكل ما طالته أيديهم الآثمة. باعوها للأعداء، تاجروا بالأعضاء، استولوا على مصادر الطاقة الكهربائية ومارسوا دور العفريت على مخازن المياه والطاقة. قطعوا الكهرباء عن حلب ويهددون بقطعها عن دمشق! هم يعاقبون شعباً بكامله، أما صراخهم وشكوى من يدعمهم من قصف الطيران لهم بالصواريخ أو بالبراميل فأمر غاية في الغرابة. هل كانوا يتوقعون أن تقف الدولة مكتوفة اليدين وهم يخربون بنيتها أو ينهبون ثروات شعبها، يقتلون علماءها ويخربون دور تعليمها ومشافيها؟! أم كانوا ينتظرون أن تلقي عليهم الطائرات براميل المن والسلوى وقطع الحلوى، أو تقذفهم بباقات الورود بدل الصواريخ؟! حي عكرمة يا سيدي يضم بين أرجائه من كل ألوان الطيف السوري ومثله أحياء حمص الأخرى، كذلك في أحياء دمشق وحلب وإدلب واللاذقية، كل الذين هُجّروا من بيوتهم في الأحياء التي وقعت تحت رحمة المسلحين، فتح لهم إخوتهم في الوطن بيوتهم وتقاسموا معهم اللقمة والزاد. هذه الأحياء ليس فيها معسكرات ولا مطارات. يقصفونها يومياً ويفجرون فيها السيارات. أحرقوا الصيدليات وأصابوا المدارس ودور العبادة وأسواق الخضار ومحلات المؤونة وسقط الباعة، والنساء والأطفال والشيوخ، واحترقت سيارات المواطنين، فكيف للمواطن أن يصدق ادعاءهم بأنها الدولة وقد بات جلياً للجميع وبمنتهى الوضوح مصادر النيران، وجميعنا نستطيع المقارنة بين سلوكهم الوحشي وسلوك الدولة وأجهزتها الإدارية والأمنية.

وبعدما رويت له قصتي مع الذئب، تهلل وجهه وقال: بلى يا أستاذ، نحن في حضرة أعداد كبيرة من الذئاب، بعضها سقط، وأغلبها جريح مصاب بالتوحش، والأخطر من الجميع أولئك المحاصرون الذي أدركوا أن النهاية قريبة لا محالة، وهم ينهشون بعضهم، هدفهم القتل للقتل، يأساً من الحياة وانتقاماً من شعب لم يرضخ لرغباتهم. بعد الآن لن أهتم بما أملك. أريد الأمن والأمان لي، لعائلتي، لأبناء بلدي، لوطني، وليذهب هؤلاء جميعاً إلى الجحيم... بالبراميل المتفجرة، بالصواريخ، تمزيقاً أو حرقاً، لا فرق. المهم أن نتخلص منهم ونصل إلى برّ الأمان. نثق بالدولة. ستعيد بناء ما تهدم، وبناء الإنسان – المجتمع، وهذا الأهم...

قبل أن يتركني ويمضي في حال سبيله قال : نوّرك الله يا أستاذ فقد كنت في شك من أمري وحيرة... اذكرني، فأنا سأظل على عهدي للوطن ولأبنائه ولهذا الجيش البطل... سننتصر، ستنتصر سورية حتماً.

قواعد البناء في دولة الاستقلال الوطني

■ حاتم الشلغمي*

من البديهي أن يربط الاستقلال بإقرار المحتلّ بهزيمته أمام الوعي الوطني المقاوم واستعداده لإجلاء قوّاته عن الأرض. ومن البديهي أيضاً أن يمثّل الاستقلال ثمرة نضال وطني واسع ضد أشكال الاحتلال ومشاريعه كافة. ولكن علينا التساؤل أيضاً: ما قيمة الاستقلال إذا أخذ المستعمر معه السيادة بكلّ ما تحمله الكلمة من معنى؟ وأي دور لمؤسّسات دولة الاستقلال إذا ارتبطت بمصالح أيّ قوى استعمارية أخرى؟ وهل الاستقلال مرتبط بالأرض أم بالشعب أو بالأحرى العقل أو بكليهما معاً؟

في مثل هذه الظروف التي يعيشها العالم العربي عامة، نحتاج أكثر من أي وقت مضى الى توضيح مفهوم الاستقلال والسيادة والدولة لكي يصحّ ترسيخها في الوعي الجمعي العربي العميق ثم تكريسها في المنظومة المؤسّسية الوطنية عامة. لا يخفى علينا أنّنا نتعرّض لمحاولة استعمار جديد، قد لا يكون بشكله الكلاسيكي المتمثّل في وضع اليد عسكرياً على بلد ما التي كان آخرها الاحتلال الأميركي للعراق، إنما يتم تخييرنا بين ضربين من الاستعمار أو بالأحرى الخضوع لنسقين من الاحتلال. إمّا الخضوع للدول الاستعمارية (تاريخياً) ومن أبرزها الولايات المتحدة الأميركية تشاركها في ذلك سلطة الاتحاد الأوروبي، أو النسق الرجعي التكفيري بشقّيه «الإخواني» الذي تدعمه قطر، أو الوهابي الذي تدعمه السعودية، وكلاهما يتقاطع موضوعياً مع الخلفيات والمصالح الصهيو–أميركية. فهنالك بلدان تواجه غزواً فكرياً وتمانع دون السقوط في غياهبه مثل تونس ومصر، وهنالك دول تواجه غزواً فعلياً بكامل ثقله الفكري والعسكري، رغم تغيّر التكتيك المتّبع، مثل سورية المعروفة بسيادة قرارها الوطني واستقلاله، ويراد لها بخاصة، وللعالم العربي بعامة، بلوغ مرحلة «الانحطاط» الذي يعرّفه روجيه غارودي بـ«قطع أواصر النسيج الاجتماعي، لتحويل المجتمع الى ذرّات، لتخريب العلاقات بين الجماعات القومية، الاجتماعية والدينية، عندما لا تعتبر الوحدة هدفاً نهائياً وغاية كبرى»(1).

إذن نحن في حاجة الى تحيين مفهوم الاستقلال الى مفهوم أعمق وأشمل من أن يكون مجرّد توقيع معاهدة استقلال من طرف جماعات نخبوية سياسية معينة مع الطرف المقابل المتمثّل في المستعمر بغية إنهاء أشكال «الحماية أو الوصاية أو الانتداب» وإجلاء الجنود عن الأرض وإعلان التحرير. بل نحتاج الى توسيع هذا المفهوم، على أهميّته، ليشمل استقلال العقل والشخصية العربيتين عن كل ما هو رجعي سواءً للاستعمار أو لمسبّباته وأهمها الجهل واحتكار السلطة الدينية والملكية أو الحكمية ومستوى تدخّلهما في إدارة الشأن العام. فلا جدوى من مفهوم ضيّق للاستقلال أو بالأحرى تحرير للأرض بلا تحرير للعقل من كل ما يترتّب عنه الاستعمار من تشويه وتحريف وضرب لهذا الوعي. فالاستقلال الحقيقي هو ثمرة الوعي المقاوم والوعي الحرّ: ثمة فرق شاسع بين تحرير الأرض وتحرير العقل، فالشعب الحرّ هو دوماً شعب سيّد حتى، وإن تكن أرضه تحت الاحتلال، فالقوة العسكرية تستطيع ممارسة الإكراه على الجسد، لكنّ تأثيرها في العقول والقلوب يظلّ موضع شكّ(2)، أما الشعب المضلّل دائماً هو شعب فاقد للسيادة وللقرار حتى وإن تكن أرضه محرّرة وحتى وإن يكن يعيش نشوة الاستقلال الظاهري. صحيح أن الأرض هي عنصر مقوّم من مقوّمات الهوية الوطنية، لكن لا معنى للأرض ولا للهوية من دون عقل حرّ يفقه معنى الاستقلال والسيادة ويمسك بأسباب التطور والبناء، بناء الدولة في ظل السيادة. ربّما في هذا السياق يمكننا أن نتساءل: أين تكمن المشكلة؟ هل في مفهوم الدولة أم في ضوابط الاستقلال ومقوّماته؟

الدولة الحق هي ذلك الجهاز المكوّن لمنظومة الأجهزة التنفيذية القائمة أساساً على مفهوم الحكم الذي يستمدّ ضمنيته ومشروعيته من خلال عملية تطبيق تعاقد بين فئتين من المحكومين (أي المواطنين)، تهتم الفئة الأولى الذي وقع انتخابها بمهمات إدارة شؤون الفئة الأخرى من المواطنين وتعمل على ضمان استمرارية هذه الدولة، وأن كلّ خرق ترتكبه الفئة الأولى (الحاكمة) في حقّ الدولة أو في حق الفئة الثانية (المحكومة) يعدّ انحيازاً سلطوياً قد يزعزع ثقة فئة المحكومين في الدولة، ما قد يؤثّر سلبا في مفهوم الاستقلال الوطني الذي باتت تحتكره فئة الحاكمين، أي السلطة. إن الهدف الأسمى من تأسيس الدولة أو بالأحرى مفهوم الدولة، ليس التسلّط والسيطرة وإنما التحرير بكلّ ما يحمله المصطلح من معاني. فالدولة ليست تكريساً لتحرير الأرض فقط وإنما لتحرير العقل، وبخاصة تحريره من أشكال الخوف كافة ليستطيع الفرد بذلك القيام بوظيفته الطبيعية تجاه نفسه وتجاه غيره وتجاه دولته وأن يحتفظ بقدر الإمكان بحقّه الطبيعي في الحياة من دون إلحاق أي ضرر بالآخر (3). ومن أهداف الدولة ليس إنتاج فرد خاص وإنما إنتاج مواطن عالمي في خصوصيته الوطنية. كما أن من أسس الدولة تحقيق نظام العدل لتكوين بنية أساسية مجتمعية عادلة يكون فيها الفرد خاضعاً للمبادئ الإيتيقية (بعقلانية) التي ستحقق السيادة العقلية للفرد وبدورها تحقّق السيادة في عقل الدولة ذاتها، فأيّ تعريف للسيادة نقصد؟

في ظلّ الواقع العربيّ، بات مفهوم السيادة مهدّداً. وحين نقول «سيادة» نعني بذلك قراراً، بمعنى أن السيادة الوطنية هي حرية اتخاذ القرار الوطني بما يلائم مصلحة الدولة المستقلّة، بعيداً عن تأثير أو تهديد أي جهة خارجية خاصة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. والدولة الوطنية السيّدة هي التي تضمن مقوّمات استقلالها من تمويل المعرفة وتموينها وتجهيزها وتصنيعها وإنتاجها. وفي هذا الإطار يكون لها الحق في المشاركة الحرّة في كلّ ما هو عالمي. في هذا الإطار نرى أن مشروع «الربيع العربي» هو تطبيق جديد لـ«سايكس ـ بيكو» الذي لم يكن يهدف الى تقسيم «المستعمرات» فحسب، وإنما إلى استغلال حاجتها الى الاستقلال لتثبيت أجهزة في شكل أنظمة مرتبطة باقتصاد السوق العالمية وقد يتغيّر شكلها بتغيّر حاجة السوق. تحديداً مشروع «الربيع العربي»، وهو «سايكس ـ بيكو» جديد لا يهدف الى تقسيم المقسّم فحسب لأجل إضعافه بل استغلال حاجة البلدان الى مفهوم الحرّية والديمقراطية (التي لم تحقّقه أنظمة الاستقلال والتحديث) وتشكيل أنظمة جديدة خاضعة تماماً لنظام سياسي ومالي معيّن تديره الولايات المتحدة الأميركية عبر جهاز صندوق النقد الدولي وجهاز الشركات الاحتكارية اللذين سيحتكران استغلال الثروات الوطنية للدول وتمويل أطرها. ويكون بذلك شكل جديد و«ناعم» للاحتلال الذي يحوّل الدول الى مجرّد كيانات استغلال، وقد يحتاج ذلك في بعض الأحيان الى توجيه ضربات عسكرية تذليلية وهذا ما وقع في ليبيا وكاد يقع في سورية لولا المبادرة السورية الروسية في شأن السلاح الكيميائي وما يراد أن يقع لإيران التي تواجه ضغطاً أميركياً كبيراً على خلفية قرارها المستقل عامة، وعلى خلفية تطويرها لبرنامجها النووي بخاصة، أو تغذية الاضطرابات كما وقع في فينزويلا على خلفية استقلالها الكامل عن الفلك الأميركي، رغم أن مشروعها الوطني الاجتماعي يحتاج أيضاً الى مزيد من التعميق، إلخ. ومن هذا المنظار، فمثلما لم تحقّق أنظمة الاستقلال نظماً مستقلّة في الدول العربية، حتماً ليس للمواطن العربي أن ينتظر أن تحقّق أنظمة «الربيع العربي» الحرّية والديمقراطية المنشودة. فالاستقلال والحرية والديمقراطية والتعدّدية والعلمانية، على أهميّتها وأحقيتها، فهي لا تكون أبداً سليلة تغييرات شكلية في أنظمة مرتبطة بدوائر أو جهات، بقدر ما تكون نتاجاً لوعي وطني داخلي عميق وخالص. لأن جملة المفاهيم ليست مفاتيح سحرية لمشاكل معينة، إنما هي ثمار تخلقها التربة والبيئة اللتان تشكّلان حاملاً هذه المفاهيم الثمار، وأنّ التغيير الحقيقي هو ذاك المتجه من مصدره التحتي الى هدفه الفوقي، لا العكس.

إن مفهوم دولة الاستقلال الوطني مطلب عقلي ملحّ لضمان الوجود والبقاء من ناحية وهو سبيل للتوازن بين الخاص والكوني من ناحية أخرى. ويظلّ هذا المفهوم يواجه تحدّيات كبرى في زمن غطى العولمي على جميع أشكال الخاص والمحلّي ليدفنها في ثقافة السائد الذي كرّسه نظام العولمة (أو بالأحرى الأمركة) وربطه بنظام اقتصاد السوق واحتكار السلع والمعلومة. من ناحية أخرى لا يمكن لمفهوم دولة الاستقلال أن يكون مادة احتكارية لجهة سياسية معينة أيضاً بقدر ما يجب أن يكون مفهوماً موجوداً في عمق الوعي الفردي الخاص ليكون رهاناً وطنياً جماعياً خالصاً لا تحتكره سلطة ولا جماعة سياسية. فكما أنّ الديمقراطية والتعدّدية وغيرها من المفاهيم السياسية التي يجب أن تكون ثماراً لوعي داخلي حقيقي وجدّي، لا بد من أن يكون مفهوم الاستقلال نتاج وعي مستمرّ تكون الديمقراطية والتعدّدية والحرّية والعلمانية من صلبه وفي خدمته أساساً، فلا ديمقراطية وحرّية تتحقّق من دون استقلال القرار الوطني. كما أن مفهوم دولة الاستقلال الوطني ليس نقيضاً للاقتصاد المنفتح، فلا يمكن البتة تحقيق دولة استقلال وطني باقتصاد منغلق تحتكره الدولة أو الجماعات التابعة لها. فمن صلب مفهوم دولة الاستقلال أن يكون اقتصادها تنافسياً يلغي مبدأ التبعية في السوق العالمية التي يراد احتكارها، دقيق المعايير محايث للتطور، يقوم على شرط اللامديونية والاكتفاء الذاتي في المواد الأساسية الاقتصادية والصناعية والعسكرية (الأمر الذي نجحت فيه الدولة العربية السورية نسبياً على سبيل المثال) لضمان البقاء الاقتصادي العضد الأول لدوام سمة الاستقلال من ناحية وتحقيق صفة التفاعل من ناحية أخرى.

إن دولة السيادة والاستقلال الوطني رهان لا يتحقّق في عالمنا العربي إلاّ عند تغذية الوعي الوطني العميق به، بذلك يستطيع الفرد أن يميّز بحرّية تامة بين الدولة (كعنصر ثابت) والسلطة (كعنصر متحوّل)، وبين المشروع الوطني ووجوبية تطوّره والبرنامج السياسي التنفيذي الذي يخدم هذا المشروع ووجوبية الإبداع فيه. وأن الوعي المقاوم وحده هو السبيل الوحيد لتحقيق مفهوم الحرية والاستقلال من دون الوقوع في فخّ الاستغلال.

* كاتب من تونس

المصادر الرئيسية:

روجيه غارودي، «حفّارو القبور الحضارة التي تحفر للإنسانية قبرها»، ترجمة عزّة صبحي، دار الشروق، ص68–69.

تزفيتان تودوروف، «اللانظام عالمي جديد»، ترجمة وليد السويركي، أزمنة، عمّان. ص52–53

J. Rawls ; Theory of Justice. Ed.Seuil. 392-1985 pp 391

المصادر الثانوية:

ابن خلدون عبد الرحمان، «المقدّمة»، دار العودة 1981، ص 121–122

الكواكبي، «طبائع الاستبداد»، دار النفائيس بيرون.1984، ص52–53

تودوروف تزفيتان، اللانظام العالمي الجديد، ترجمة وليد السوركي، أزمنة، عمّان. ص52–53.

جعيّط هشام، «الشخصية العربية الاسلامية والمصير العربي» دار الطليعة، بيروت 2008، ص 210–211.

طرابيشي جورج، «هرطقات 1»، دار الساقي، بيروت 2011. ص 10–11.

سبينوزا، «رسالة في اللاهوت والسياسة»، الفصل 16. ترجمة حسن حنفي، دار الهيئة المصرية العامّة للتاليف والنشر، 1977، ص384–358.

BAKOUNINE ; In BAKOUNINE. presentation. Henri Avron Michel. Seghers. 99-1996. Pp.98

Benjamin CONSTANT ; De la liberté chez les modernes

Paul RICEUR ; Histoire et verité. ed. 134-Ceres. 1995. pp. 133

J.J. ROUSSEAU ; The social contract. .Penguin Classics. 1968